



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

محركات العالم تتعثر: صندوق النقد الدولي يشير إلى مشاكل أعمق بعد عام ٢٠٢٢

محمد العريان

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

محركات العالم تتعثر: صندوق النقد الدولي يشير إلى مشاكل أعمق بعد عام ٢٠٢٢

محمد العريان*

تُعدُّ آفاقُ الاقتصاد العالمي المعدّلة الصادرة عن صندوق النقد الدولي واقعيةً إذ يشير الصندوق من خلال مراجعته لتوقعات النمو الاقتصادي إلى وجود أزمةٍ واسعةٍ ومشاكلٍ عميقةٍ بعد عام 2022، ومن النادر أن تراجع المنظمة توقعاتها للنمو الاقتصادي بشكلٍ حادٍ بعد الربع الأول من السنة التقويمية. ومع هذا، فقد فعلت ذلك لـ 86% من الدول الأعضاء البالغ عددها 190 دولةً، مما أدى إلى انخفاض مقداره نقطةً مئويةً واحدة تقريباً في النمو العالمي لعام 2022 - من 4.4% إلى 3.6%. وإضافةً إلى ذلك، فإنَّ هذه التوقعات مصحوبةٌ بزيادة كبيرة في التضخم المتوقع، وكلُّ هذه الأخبار السيئة مغلفةٌ بغلاف عميق من عدم اليقين. على أنَّ هناك نخيلاً نزولياً في ميزان المخاطر، ومن المتوقع أن يتفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

تجذب مراجعة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قدراً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام. حيث ينصبُّ تركيزها بشكل مفهوم على الحجم الكبير نسبياً لتنقيحات العالم الحالي التي يرتبط معظمها بالآثار الاقتصادية الضارة لغزو روسيا لأوكرانيا. لقد عطلت الحرب إمدادات الذرة والغاز والمعادن والنفط والقمح، كما أدت إلى ارتفاع أسعار المدخلات الحيوية مثل الأسمدة (المصنوعة من الغاز الطبيعي). وقد أدت هذه التطورات إلى تحذيراتٍ من أزمةٍ غذاءٍ عالميةٍ تلوح في الأفق وزيادة حادة في الجوع في العالم. وبالنظر إلى حجم الاضطرابات، فلن أُفاجأ إذا ما أصدر صندوق النقد الدولي مراجعةً نزولياًً أخرى لتوقعات النمو الخاصة به - وبخاصةً بالنسبة لأوروبا - في وقتٍ لاحقٍ من هذا العام.

ولكن على الرغم من أهمية تأثيرات عام 2022، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتأثير على الشرائح الضعيفة من السكان والبلدان الهشة، يجب علينا أيضاً الانتباه إلى توقعات الصندوق لعام

*رئيس كلية كوينز بجامعة كامبريدج، وأستاذ في مدرسة وارتنون بجامعة بنسلفانيا.

2023. إذ تشير توقعات العام المقبل إلى مشكلة متوسطة المدى لا تقل أهمية: الفاعلية المفقودة لنماذج النمو في جميع أنحاء العالم. لا يتوقع صندوق النقد الدولي تعديله بالتخفيض الكبير في النمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 في عام 2023. وبدلاً من ذلك، خفّض توقعاته للعام المقبل من 3.8٪ إلى 3.6٪، مع تطبيق تلك المراجعات على الاقتصادات المتقدمة والنامية.

لا شك في أن المعنى الضمني هو أن المحركات الاقتصادية في العالم تتلاشى. هذه المشكلة مثيرة للقلق بشكل خاص في بيئة التشغيل المتقلبة لأنها تعني أن نماذج النمو السائدة لا ترقى إلى مستوى مهمة جذب الاقتصادات من خلال الصدمات السلبية غير المتوقعة. وما زاد الطين بله، أن نفس النماذج فشلت أيضاً في الحفاظ على مستوى لائق من النمو الشامل خلال فترات الإجهاد الأقل.

يقع اللوم على ثلاثة تطورات علمانية كبيرة في النظرة الخافتة: الطبيعة المتغيرة للعولمة؛ الاعتماد المطول على معززات النمو الاصطناعي؛ والفشل طويل الأمد في الاستثمار في مصادر النمو المستدام.

تطور العولمة الاقتصادية والمالية بطرق تجعل من الصعب على الاقتصادات الوطنية الاستفادة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق النمو المحلي. بينما أثار الوباء أسئلة حول الانتشار ونقاط الضعف المحتملة لسلاسل التوريد عبر الحدود «في الوقت المناسب»، يجدر التذكير بأن قيود التجارة والاستثمار كانت تتزايد قبل ظهور COVID-19. تميزت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعودة الرسوم الجمركية المرتفعة وغيرها من الإجراءات الحمائية التي أحدثت آثاراً بعيدة المدى في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي.

وفضلاً عن ذلك، فقد جاءت هذه التطورات في وقت تواجه فيه العديد من البلدان قيوداً أكثر صرامة على صعيد السياسات. إن العودة إلى حوافز السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية تحول الآن دون عودة التضخم المرتفع والمستمر. وكما يلاحظ صندوق النقد الدولي، فإن هذه البيئة الجديدة تواجه البنوك المركزية بمقايضات سياسية حساسة للغاية وإشكالية، كما أنها تعرّض الاقتصاد الحقيقي للتقلبات المحتملة في الأسواق المالية.

وعلى الرغم من أنّ نطاق الإجراءات المالية أقلّ محدوديةً مما هو عليه بالنسبة للتدابير النقدية، إلا أنّه غيرٌ موزع بشكلٍ جيد بين البلدان. بينما يتعيّن على الحكومات استخدام القوّة النارية التي تمتلكها لحماية الفئات الأكثر ضعفاً من سكانها، يواجه بعض هذه الفئات بالفعل مستويات ديونٍ مقلقة.

تتزامن هذه التطورات مع فترة انخفاض نموّ الإنتاجية في العديد من البلدان نتيجةً لإخفاقات الماضي المستمرة في الاستثمار في محركات النمو الحقيقي ، بما في ذلك البنية التحتية المادية ورأس المال البشري.

يقدم تقرير صندوق النقد الدولي تذكيراً مهماً لصانعي السياسات بأنهم بحاجة إلى تركيز المزيد من الاهتمام على توليد الابتكار وتحسين الإنتاجية وتقوية المحركات الأخرى للنمو الاقتصادي القوي الشامل. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى زيادة مخاطر ركود النمو على المدى المتوسط بشكلٍ غير مريح. في عالم يخضع بالفعل لتحدياتٍ مناخيةٍ واقتصاديةٍ وماليّةٍ ومؤسسيّةٍ وسياسيّةٍ واجتماعيةٍ كبيرة ، وهذا سيناريو لا يمكننا تحمّله.

الرابط:

<https://www.theguardian.com/business/2022/apr/23/world-imf-forecasts-economic-growth>